



## The Subject in the Arabic grammar in the light of the factor theory

## الفاعل في النحو العربي في ضوء نظرية العامل

Adibah Mustafa, & Mahmoud Obidat

أديبة مصطفى أحمد\*، ومحمود مبارك عبيدات

Department of Arabic language, Education and literacy  
Faculty, The World Islamic Science & Education  
University, Jordan

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم التربوية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية،  
الأردن

Received:04/06/2023 Revised:08/08/2023 Accepted:29/09/2023

تاريخ التقديم:2023/06/04 تاريخ ارسال التعديلات:2023/08/08 تاريخ القبول:2023/09/29

### الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر نظرية العامل في النحو العربي على مفهوم الفاعل كعنصر تركيبى من عناصر الجملة، بالنظر في قضايا تبويب الفاعل في كتب التراث النحوي العربي، وعامل رفعه، وعلاقة الفاعل بفعله، وإمكانية حذفه وتأويله، وقيمة الحاجة إليه في تركيب جامدة، ذات طابع انفعالي أو ذات دلالة سياقية وزمنية، إضافة إلى الآثار المترتبة على هذا العنصر - أي الفاعل - في قضايا جدلية ما انفكت في النحو العربي كقضية التنازع. وقامت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل هذه الظواهر في النحو العربي، والوقوف على إمكانات جديدة لتفسيرها سلباً أو إيجاباً تجاه نظرية العامل، التي هيمنت على أدوات النحاة وهم يقيسون ويعللون ويُعدّون للكثير من ظواهر النحو العربي. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن نظرية العامل لم تتمكن من تفسير عدد من قضايا الفاعل، بل هيمنت هذه النظرية عليها، فجلّب الفاعل حيناً، وقُدّر حيث لا حاجة إلى تقديره بأثر تلك النظرية فقط.

الكلمات المفتاحية: الفاعل، نظرية العامل، التنازع.

### Abstract:

This research aims to study the impact of the factor theory in Arabic grammar on the concept of the subject as a structural element of the sentence, by looking at the issues of tabulating the subject in the books of the Arab grammatical heritage, and the nominative factor, and the relationship between the subject and his verb, and the possibility of deletion and interpretation, and the value of The need for it in rigid structures, of an emotional nature, or of contextual and temporal indication, in addition to the implications of this element - i.e. the actor - in controversial issues that have ceased in Arabic grammar, such as the issue of conflict. The study was based on the descriptive analytical approach to analyze these phenomena in Arabic grammar, and to identify new possibilities for interpreting them positively or negatively towards the factor theory, which dominated the tools of grammarians as they measure, justify and base many of the phenomena of Arabic grammar. The study concluded that the factor theory was not able to explain several issues of the subject, but rather this theory dominated it, so the subject was brought sometimes, and it was estimated where there is no need to estimate it with the effect of that theory on.

**Keywords:** The subject, factor theory, conflict.

Doi: <https://doi.org/10.54940/II10506375>

1658-8126 / © 2025 by the Authors.

Published by J. Umm Al-Qura Univ. Lang. Sci. and Lit.

المؤلف المراسل: أديبة مصطفى أحمد

البريد الإلكتروني الرسمي: [adibehmustafa@yahoo.com](mailto:adibehmustafa@yahoo.com)

٤ - توجيه معيار التنازع في النحو العربي ولا سيما بين رفع الفاعل ونصب المفعول، إلى قيمة المعمول من حيث العمدة والفضلة، وأثره في توجيه الدلالة.

### الدراسات السابقة :

تتبع البحث جملة من الدراسات السابقة، سواء التي تناولت قضايا متعلقة بالفاعل، أم بنظرية العامل، إلا أن البحث لم يقف على دراسة خاصة حول أثر نظرية العامل في الفاعل بشكل مستقل، - في حدود اطلاع الباحثين-، ومن أبرز الدراسات السابقة ما يأتي:

- ١ - نظرية العامل ودراسة التركيب في النحو العربي، فاطمة "مُجد أمين" العمري، رسالة جامعية، الجامعة الهاشمية، ٢٠٠٢م، وتناولت الجملة العربية ومكوناتها، والعامل ومفهومه قديماً وحديثاً، ونظرية الربط العملي، ولم تتناول تطبيقات مباشرة للعامل على الفاعل.
- ٢ - نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية، مصطفى بن حمزة، ٢٠٠٤م، وركزت الدراسة على مفهوم العامل تعريفه، وتاريخ النظرية، وأنواع العوامل، وقواعد الأعمال، وقبول ورد النظرية، ولم تتناول مفهوم الفاعل وعلاقته بنظرية العامل.
- ٣ - قضايا الفاعل في النحو العربي، مُجد شحادة عطوي، رسالة جامعية، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م، وتمحورت حول الفاعل في كتب التراث النحوي، وفاعل شبه الفعل، وفاعل ما حمل على الفعل، ولم تركز على أثر نظرية العامل في الفاعل.
- ٤ - العامل النحوي في الدرس اللساني المعاصر، زهرة شيباني، رسالة جامعية، جامعة وهران، ٢٠١٢م، وتناولت الدراسة نشأة العامل، وأنواعه، وقبوله ورده، والعامل لدى عبد الرحمن الحاج صالح وعلاقته بالنظرية الخليلية، وهو بعيد عن محور هذا البحث.

### منهجية البحث :

ويقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقف عند حدود عدد من الظواهر المتعلقة بالفاعل وأثر نظرية العامل فيها، من خلال وصف هذه الظاهرة ثم تفسيرها بالشواهد المختلفة، ثم الوصول إلى دور نظرية العامل في تفسير هذه الظاهرة وتقنينها، ومواطن الخلاف التي برزت بين النحاة وإمكانية تفسيرها وتأويلها.

### هيكلية البحث :

يقوم البحث على تمهيد وستة مباحث على النحو الآتي:

- ١ - المبحث الأول: تبويب الفاعل بأثر نظرية العامل في المصنفات النحوية.
- ٢ - المبحث الثاني: علاقة الفعل بفاعله.
- ٣ - المبحث الثالث: الفاعل مرفوعاً ومجروراً.
- ٤ - المبحث الرابع: تقدير العامل والمعمول.

### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحابه الغرّ الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فيتصدر الفاعل عند الحديث عن الجملة الفعلية بوصفه ركناً أساسياً من أركانها، إضافة إلى دوره المحوري كونه عمدة في إتمام عناصر الجملة الفعلية، ويأتي هذا البحث لدراسة أثر نظرية العامل في النحو العربي بصورة تطبيقية، بعيدة عن الصورة النمطية، إذ تبحث هذه الدراسة في تطبيقات متنوعة لهذه النظرية على عنصر حيوي في الجملة الفعلية وهو الفاعل، الذي يمثل ما تعارف عليه النحاة بـ (المعمول) في هذه النظرية، وجاء اختيار الفاعل تحديداً؛ لأن عمل الفعل فيه بيّن وجلي، وعلاقته بفعله علاقة قائمة على الاقتضاء والتلازم وهو ما يجعلنا نسلط الضوء على هذا العنصر وتحديد دور العامل في تفسير عدد من القضايا التي لا تزال محط خلاف بين العلماء حتى اليوم.

### مشكلة البحث :

يقوم البحث على سؤال مفاده: هل لنظرية العامل أثر في قضايا الفاعل؟ وما دورها في حل إشكالات الفاعل في النحو العربي؟

### أسئلة البحث :

- ١ - ما دور نظرية العامل في تقديم الفاعل على غيره في الأبواب النحوية؟
- ٢ - ما أثر نظرية العامل في علاقة الفعل بفاعله؟ وهل هي قاصرة على العاملية؟
- ٣ - كيف تمايزت عوامل رفع الفاعل بين البصريين والكوفيين في إطار نظرية الفاعل؟
- ٤ - ما دور نظرية العامل في تحديد معمول التنازع بين العالمين، ولا سيما في تحديد الفاعل لأحد الفعلين؟

### أهمية البحث :

وتكمن أهمية هذا البحث في الوقوف على عدد من النقاط أبرزها:

- ١ - تحديد موقع الفاعل في فكر النحاة وتصنيفهم للأبواب النحوية المختلفة، وأثر نظرية العامل في هذا التصنيف وتحديد أولوية الأبواب النحوية في التقديم والتأخير.
- ٢ - إبراز العلاقة الفريدة القائمة بين الفعل وفاعله، فهي ليست علاقة إسنادية أو بلاغية فقط، وإنما علاقة إحداث ومحدث، وتأثير وتأثير أيضاً، فالفاعل كامن في فعله ابتداء وإن تأخر عنه، وهو موجد له وإن كان تالياً له.
- ٣ - الوقوف على عوامل رفع الفاعل، وتحديد إمكانية استغناء الفعل عن فاعله في بعض التراكيب، ومدى الحاجة لتقدير الفاعل من عدمها.

فضول الجمهور القارئ وطلبة العلم، كما أنه في تخصصه وعكوفه على الثقافة اليونانية لم يكن مجرد عضو بعثة علمية، بل فقد اقترن عصر النضج عنده بالثقافة اليونانية، وشكّل حلقة حاسمة في تطوره الفكري، ومن ثم في تطور ثقافتنا المعاصرة<sup>(٥)</sup>. ولعل هذه النظرة الاستشرافية للثقافة الأوروبية القديمة والحديثة، نمت عنده الموضوعية والاستقلالية في رؤيته لكثير من مسائل الفكر وقضايا الأدب والنقد، كما أنّ تطور زاده الثقافي من «الصحف المختارة» و«قادة الفكر» إلى «من حديث الشعر والنثر» و«في الشعر الجاهلي» ما هو إلا مثال صارخ على قيام مدرسة - كان الدكتور مؤسسها - مزجت بين الأحلام الذاتية والأحلام الوطنية مُصرحةً من بعد ذلك بدور المثقف اللازم في إعادة بناء مجتمعه<sup>(٦)</sup>.

ثانياً، تمكن الأستاذ طه حسين من أن يَنحِتَ لنفسه مشروعاً تنويرياً، ينطوي على نوع من البناء، له وحدته المتميزة وصيغته التكوينية الخاصة به. وهي فكرة قائمة على ثنائية الشرق والغرب التي تدعو إلى انصهار مصر على وجه الخصوص في حضارة الغرب ولاسيما منها الثقافة الفرنسية باعتبارها أولى المعامل الفنية للتجارب الطليعية، بل أكثر من ذلك لأنها صاحبة تراث عريق في ثورات الأدب والفن<sup>(٧)</sup>. ولكن رغم هذا التقدم المنشود، ظلّ طه حسين يسعى إلى تطوير قديم الأمة العربية وتراثها بعد دراسته وتناوله تناولاً عصرياً، فكان: «الرجل الذي حمل الفراء على حبة الاتصال بالأدب القديم وتدوقه على الرغم من المشاق التي تحول بينهم وبينه (...). وكان من أدقّ الذين فهموا الأدب القديم وتمثلوه، وأحسنوا تدوقه، فبرعوا في تحليله ونقده. وتتبع الأدب الحديث تنبؤاً قلما استطاعه من احتلّ مثل مناصبه، وشغله مثل مشاغله، ونقده على صفحات الصحف، وأدلى بما أدلى لتقويمه وتوجيهه»<sup>(٨)</sup>.

## ٢- انطباعات طه حسين حول عالمية الأدب العربي

إنّ هدف الكاتب واضح في مقدمة المقال، ويتحدد في إعادة النظر في مكانة الأدب العربي بين الآداب العالمية من خلال تبنيه لتيار جديد في فهم الأدب العربي، وذلك بإبراز طبيعته العالمية والإنسانية ومواصفاته الفنية المتجاوزة للطابع المحلي حتى يسهم بذلك في بناء التراث الأدبي الإنساني المتكامل. وإن كان طه حسين يعترف منذ بداية المقال بالحقيقة الكافية في أن الموضوع لا يحسنه، وتبقى المحاولة في هذا الشأن عسيرةً وشاقّةً<sup>(٩)</sup>. لكن في مقابل ذلك يكشف لنا عن حقيقة أوسع مما يريد الإبانة عنه، وهي إيضاحه قائلاً: «أحب قبل كل شيء أن أُنحِّي فكرةً شائعةً في هذه الأيام، فكرة شائعة مصدرها وهمٌ قديمٌ أن له أن ينجلي عنا، فالأدب العالمي عند كثير من الناس في هذه الأيام إنما يدلُّ على هذه الآداب التي تُقرأ في كثير من البلاد ومن البلاد الغربية الأوروبية والأمريكية خاصة، ذلك لأن هذه البلاد قد عرفها الناس في هذه العصور قويةً متسلطةً ناشرةً قوتها وسلطانها على كثير من أقطار الأرض، فهم يشعرون بأن الآداب التي تُقرأ في هذه الدول القوية هي الآداب العالمية»<sup>(١٠)</sup>. إن طه حسين يبين لنا أنّ فكرة الأدب العالمي ظلت منذ أوائل القرن العشرين تنظر إلى أوروبا، فيما يخص

في بلورتها مجموعة من العوامل الثقافية، فقد بدا إيمانه بالتنوير في أوروبا المحققاً للمنتجات الفكرية والعلمية والحضارية واضح المعالم، ومن ثمّ أمكن: «اعتباره في طليعة المفكرين المصريين الذين آمنوا بأنه لا مفر من فتح الأبواب والنوافذ على الحضارة الأوروبية»<sup>(١١)</sup>.

وإذا كان المجال لا يتسع لتحليل وبيان أثر طه حسين في الثقافة العربية بكل زواياها وأبعادها، فإننا سنقف مع مقاله الذي نشره بمجلة «الآداب» البيروتية في عدها العاشر لسنة ١٩٥٦ بعنوان «مكانة الأدب العربي بين الآداب العالمية» الذي ركّز أساساً حول هذه القضية العويصة المتعددة الجوانب والمستويات، والمفتوحة على شتى الاجتهادات والقراءات. وما دفعني إلى قراءة مقال الدكتور طه حسين وتحليل مُتْنِه، هو أنّ الدكتور يُعتبر: «مؤسساً لكثير من الأفكار التي ما زالت تُشغِلُ الكثيرين في عالم الفكر والثقافة، فهو من الأوائل الذين دعوا إلى الانفتاح على الغرب، واقتباس كل نُظمه وعوائده»<sup>(١٢)</sup>. بالإضافة إلى محاولة سبر أغوار أفكاره التي قال بها وتمسك بها بل وحارب من أجلها، وخاصة موقفه من موقع الأدب العربي بين آداب الأمم الأخرى ولاسيما منها الأوروبية. ثم لما في انطباعاته حول هذه القضية من جرأة وعمقٍ وثراءٍ وحسٍّ نقدي، مشفوعٍ بالعديد من الأمثلة والأدلة المحللة على نحو موضوعي. وما يجب ملاحظته، هو أنّ هذه الورقة لن تكون قراءةً تحليليةً لكل ما أورده الدكتور كلمة بكلمة وجملة بجملة، ولكن سنعرض لتصوره لمكانة الأدب العربي على المستوى العالمي، ولمنهجه في عرض تصورات وخواطره إجمالاً وما يلزم التنويه عليه أو الإشارة إليه مما يحتمل اللبس أو الخطأ.

## ١- المكون الثقافي والمنهج العلمي

وقد يكون من المستحسن، قبل أن ننصرف إلى تحليل مواقف طه حسين، أن نتحدث عن تكوينه الثقافي وتمكنه من المصادر الغربية، وكذا منهجه البحثي الذي أثرى به الساحة الأدبية في مصر على وجه الخصوص، باعتبارها يُساعدان في الحكم على مقدار الدقة والموضوعية في ملاحظاته، وعلى قيمة النتائج التي توصل إليها.

**فأولاً،** نجد أن التكوين الثقافي للأستاذ طه حسين وتأثره بكتابات المستشرقين وهو بفرنسا بين سنتي ١٩١٥ و ١٩١٩، حمله إلى أجواء جديدة غير أجواء الثقافة العربية الخالصة من أدب وفلسفة وتاريخ. لكنه لم يذهب لهذا وحده، ولكن بعثته تركزت بقصد منه أو من الجامعة المصرية التي أوفدته على دراسة المجتمعات القديمة، فدرس اليونانية واللاتينية والتاريخ اليوناني والروماني. كما كان أول عملٍ تولاه الدكتور في الجامعة المصرية، هو أستاذ التاريخ القديم «اليوناني والروماني»، وبقي في هذا المنصب ست سنوات (١٩١٩-١٩٢٥). ثم إنّ الثقافة اليونانية استأثرت بالجانب الأكبر من إنتاجه الأدبي: «صحف مختارة من الشعر التمثيلي عند اليونان» (١٩٢٠)، «نظام الأثينيين» (١٩٢١)، «قادة الفكر» (١٩٢٥). ولم يكن طه حسين في كل هذا، مجرد أستاذ متحمس يريد إثارة

نقلا عن السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، العلاقة القائمة بين الحدث وفعله وفاعله، في إشارة من السهيلي أنّ الفعل ليس شيئا بعينه وليس دالا على معنى في نفسه، بل معنى في الفاعل كونه مخبرا عنه، ويدل على الحدث بالتضمن بما يُنسب إلى فاعله؛ ومن ثم فالفعل لا يُضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف إذ التعريف متعلق بعين الشيء، لا بلفظ دال على معنى في غيره<sup>(٢٤)</sup>.

ورغم اتفاق النحاة على أن الفعل في أبسط تعريفاته هو ما دل على حدث واقترب بزمن، إلا أنّ غالبهم لم يلتفت إلى أن الفاعل متضمّن في هذا الحدث ومُستقر فيه مثلما التفت السهيلي، إذ لن يحدث حدث بلا فاعل، فهو لازمة من لوازم الفعل، فالفعل ما حَمَلَ معنى في فاعله مقترنا بزمن، وأجاد ابن القيم في وصف تحليل السهيلي لتلك العلاقة بأنها: "من أعجب كلامه ولم أعرف أحدا من النحويين سبقه إليه"<sup>(٢٥)</sup>.

واستنادا لتلك الرابطة الثابتة بين الفاعل وفعله، يردّ الفعل على ثلاثة أضرب<sup>(٢٦)</sup>:

- ١- مخبر عن الفاعل وتختلف أبنيته وفق أحوال الحدث.
- ٢- مخبر عن فاعله مطلقا دون تقييد بوقت ولا حال؛ نحو الفعل بعد التسوية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، وبعد ما الظرفية نحو قولهم: لا أفعله ما لا يحقّ.
- ٣- ضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، مثل: سبحان الله.

فلا يقوم الفعل بوظيفته الصحيحة إلا بوجود فاعل حاضر أو مقدر، فالفاعل مُضَمَّر في نفس المتكلم يدل عليه لفظ الفعل ومتضمّن له، ولذلك يُعبّر عن الفاعل المستتر بالمضمر لا المحذوف، لأنه مضمر في النية مخفي في الحُكْد<sup>(٢٧)</sup>.

ويؤكد ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) الارتباط بين الفعل والفاعل بقوله: "ودلت العرب على كونهما شيئا واحداً بوصف علامة تأنيث الفاعل بالفعل نحو: ما قامت هند، ويجعل علامة رفع الفعل بعد الفاعل في نحو: تفعلان وتفعلون"<sup>(٢٨)</sup>.

ونتيجة لهذا الارتباط فإن الفاعل لا يتقدم فعله عند النحاة، ولا يحذف وإنما يُضَمَّر ويُقدَّر، في حين يتجاوز المفعول به هذه المحظورات فيتقدم ويحذف، لأن الفعل مُشْتغَل بفاعله، فالعلاقة بين الفعل وفاعله، تأثيرية من وجهين؛ تأثير تركيبية وآخر معنوية.

وهو ما ذهب إليه محمد ناظم البكاء من أن العامل نظرية قائمة على علاقات مختلفة، من بينها علاقة التفرغ أو الإشغال<sup>(٢٩)</sup>، فإذا اشتغل الفعل بالاسم غدا له فاعلا، أو ناب مكانه، فمن ذلك قول سيبويه: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره"<sup>(٣٠)</sup>، ويقول في أول أبواب النحو في

عمل الفعل في فاعله، وما يتعداه إلى سواه، والملاحظ أن الفاعل واصل بين فعله وما يتعدى إليه في هذا الباب.

فيما بدأ المبرد (ت: ٢٨٥هـ) كتابه (المقتضب) بباب الفاعل كذلك<sup>(٣١)</sup>، في حين قدّم ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) المبتدأ على الفاعل في أصوله في باب الأسماء المرتفعة<sup>(٣٢)</sup>. وكذلك صنع ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) في كتابه علل النحو<sup>(٣٣)</sup>، وابن جني (ت: ٣٩٢هـ) في كتابه للمع في العربية<sup>(٣٤)</sup>.

أما الزمخشري فقد أحدث فرقاً لما قدّم فصل الفاعل على المبتدأ، فجاء عنده: "الرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها، واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه"<sup>(٣٥)</sup>، وتبع ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) الزمخشري في رأيه إذ يقول: "قال الشارح: اعلم أنّه قدّم الكلام في الإعراب على المرفوعات؛ لأنّها اللوازم للجمل، والمُعدّة فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة، يستقلّ الكلام دونها. ثمّ قدّم الكلام على الفاعل؛ لأنّه الأصل في استحقات الرفع، وما عداه محمول عليه، على ما تقدّم شرحه"<sup>(٣٦)</sup>.

وكذا قدّم ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) الفاعل على المبتدأ في الكافية في باب المرفوعات<sup>(٣٧)</sup>، ثم عاد ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) في تسهيل الفوائد<sup>(٣٨)</sup> وفي الألفية إلى تقديم المبتدأ<sup>(٣٩)</sup>، ومثله صنع أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) في ارتشاف الضرب<sup>(٤٠)</sup>، وابن هشام (ت: ٧٦١هـ) في شرح قطر الندى وبل الصدى<sup>(٤١)</sup>.

ويُرجع العكبري تقديم من قدّم المبتدأ على الفاعل لسببين الأول: أن المبتدأ اسمٌ تُصَدَّر الجملة به والفاعل يتأخر، والمبتدأ لا يتأثر بتأخيره، في حين أن الفاعل يتحول إلى مبتدأ إن تقدم فعله. علاوة على أن المبتدأ مجرد من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً<sup>(٤٢)</sup>.

ولعل من قدّم المبتدأ اعتمد على الرتبة في هذا الإطار، أما من قدّم الفاعل فإنه استند إلى أثر العامل ودور العلاقات التأثيرية بين العامل والمعمول كما عند سيبويه وكما عزا الزمخشري الأسبقية للفاعل بعامل الفاعلية، وكما ذهب ابن يعيش إلى أن المرفوعات جميعاً محمولة على الفاعل وهو ما يقربه إلى المنحى المعنوي للنظام النحوي في اللغة وهو ما نتفق معه.

### المبحث الثاني: علاقة الفعل بفاعله.

تُحْكَم الفعل وفاعله علاقة قائمة على الاتحاد، حتى كأنهما جزءاً كلمة لا يستغني أحدهما عن الآخر، وإلا بطل أثرهما في الكلام، فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو وفعله يُشْكِلان جملةً يحشّن السكوت عليها وتتم بما الفائدة<sup>(٤٣)</sup>.

ومن بديع ما ذكره ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) في كتابه بدائع الفوائد

في الرفع، لامتنع ما لم يُسَمَّ فاعله عن الرفع، نحو: ضُربَ زيدٌ، ولا تمتنع المفعول عن الرفع في: مات زيدٌ، لورود معنى الفاعلية، وهذا دليل فساد رأي خلف عندهم<sup>(٣٦)</sup>.

وذهب الكسائي إلى أن رافع الفاعل كونه داخلا في الوصف<sup>(٣٧)</sup>، ولا نجد تفسيراً لهذا العامل في كتب النحو، يقول خليل عمارة: "فقد علل الكسائي رفع الفاعل بعد الفعل لكونه داخلا في الوصف أو متلبسا بالفعل"<sup>(٣٨)</sup>، وربما أراد بهذا العامل العلاقة التركيبية بين الفاعل وفعله، أو أنه يرمي إلى علاقة الإسناد أو الإحداث.

وبهذا يُقَرَّرُ البصريون أن عامل رفع الفاعل لفظي، في حين يميل الكوفيون إلى العامل المعنوي، وفي إطار النحو المعياري شاعت فكرة البصريين واستقرَّ الرأي على أن العامل لفظي وهو الفعل.

ويجر الفاعل في حالات وفق ما جاء في كتب النحاة لفظاً، منها جره لفظاً بحرف جر زائد، وحروف الجر الزائدة غالباً هي: مِن، أو الباء، أو اللام<sup>(٣٩)</sup>.

ويستثني الأزهري حروف الجر التي تجر الفاعل لفظاً من حروف الجر؛ لأنها غير متعلقة، لأن التعلق ارتباط معنوي، والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله، ويؤتى به تقوية وتوكيدا للكلام<sup>(٤٠)</sup>.

ويجر الفاعل لفظاً على الوجوب في موضع واحد هو صيغة التعجب، نحو: أكرم بخالد<sup>(٤١)</sup>، وجر الفاعل لفظاً يشير إلى أن للفعل عملاً في رفع فاعله، فلما ضُغِف أثر الفعل ودخل على الفاعل حرف جر وإن كان زائداً، أزال الرفع وحلَّ محله الجر، فلو كان عامل الرفع معنويًا، كالإسناد أو الفاعلية، لبقى الرفع وإن اتصل الفاعل بحرف جر، لأن معنى الفاعلية باقٍ، لكن التركيب هو الحاكم للحركة الإعرابية، وهو قريب مما قال به الكسائي، أن عامل الرفع تلبُّسُ الفعل بفاعله، فلما غاب فعل التلبس في التركيب، انتهى أثر الرفع.

#### المبحث الرابع: تقدير العامل والمعمول.

والحذف ظاهرة شائعة في العربية، عندها ابن جني في باب شجاعة العربية<sup>(٤٢)</sup>، ووصفها عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) بباب دقيق المسلك، عجيب الأمر، شبيه بالسحر<sup>(٤٣)</sup>.

ويحدث أن يُحذف العامل في بعض أبواب النحو جوازاً أو وجوباً، لغايات الإيجاز، أو لغايات بلاغية أخرى، فقد يحذف العامل إذا دلَّت عليه قرينة، كقولك: خالدٌ. إن سفلت: مَنْ جاء؟ أي: جاء خالدٌ، أو في قولنا: (إياك والحافلة)، إذ يقوم أسلوب الإغراء والتحذير على حذف كل من الفعل وفاعله، وتقدير المحذوف بـ (أحدّر) أو (أعني) مع الفاعل الضمير المستتر، فيُضمَر فيه العامل دون أن يحتاج إلى ما يفسره، وكذا في باب الاختصاص، وبعض حالات المفعولات، أو الفاعل، وفي هذه التراكيب يقوم السياق مقام المفسر<sup>(٤٤)</sup>.

كتابه: "يرتفع المفعول، كما يرتفع الفاعل لأنه لم تشغل الفعل بغيره، وفترغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل"<sup>(٣١)</sup>، وهكذا يكون تفرغ الفعل إنما هو للفاعل أو نائب الفاعل (المفعول) فالعلاقة إذا هي (التفرغ) ويُراد بها إشغال الفعل به، وينجم عن هذا الإشغال رفع كل ما يشتغل به الفعل من فاعل، أو نائب الفاعل، حتى اسم كان كذلك.

ومن ثم فإن العلامة الإعرابية هي أثر لهذا التعالق بين الفعل وفاعله، فإذا كان الفعل عاملاً في الفاعل فإنه يرتبط به معنى، وهذا يولد تأثيراً وتأثيراً بينهما، فمن هذا التأثير مثلاً، تأنيث الفعل مع فاعله المؤنث تأنيثاً حقيقياً، إذ ألصقت لاحقة التأنيث بالفعل قبل ذكر الفاعل المؤنث، فكأنَّ العملَ أيضاً يسير باتجاه عكسي، إذ يؤثِّر الفاعل في تركيب فعله لأنه حاصلٌ ومضمَّرٌ فيه، وكذلك لو كان الفاعل ضمير رفع فهو يُحوِّل بناء الفعل الماضي إلى السكون، فالتأثير والتأثير بينهما مُتبادلان، والتعالق هو الذي يفرض طبيعة العمل بينهما، وعلى أساسه يتبين المعنى وتوزع الحركات الإعرابية.

فالحركة الإعرابية ليست مظهر قوة عاملة، بل هي مظهر علاقة يقودها التركيب والمعنى.

#### المبحث الثالث: الفاعل مرفوعاً ومجروراً.

ورفع الفاعل هو الحكم النحوي الشائع، وعلة رفعه من أشهر العلل لخصها العكبري بأربعة أوجه على النحو الآتي<sup>(٣٢)</sup>:

- ١- الوجه الأول: إحداث فارق بين الفاعل والمفعول فبأي شيء حصل جاز.
- ٢- الفاعل أقل من المفعول، فأعطي الضم وهو الأثقل للأقل، والأخف وهو الفتح للأكثر تعديلاً.
- ٣- الفاعل أقوى من المفعول ولا يسوّغ حذفه، والضمّة أقوى الحركات فجعلت لما يناسبها.
- ٤- الفاعل يسبق المفعول، ويصدر منه الفعل قبل المفعول، فجعل له أول الحركات وهو الضمة.

أما عامل رفعه فقد ظل محلّ خلاف بين النحويين، فلخص السيوطي (ت: ٩١١هـ) جملةً من آرائهم، فذهب هشام بن معاوية (ت: ٢٠٩هـ)<sup>(٣٣)</sup> إلى أن رافعه الإسناد، وقوم جعلوا شبهه بالمتبدأ عاملاً لرفعه، ورأى خلف (ت: ١٨٠هـ) معنى الفاعلية عاملاً، وقوم قالوا بإحداثه الفعل، وارتأى الكسائي (ت: ١٨٩هـ): كونه داخلا في الوصف، أو كونه مُتلبساً بالفعل<sup>(٣٤)</sup>.

ورد ابن يعيش رأي هشام بن معاوية القائل بأن عامل رفع الفاعل هو إسناد الفعل إليه، ذلك أن الإسناد معنى، ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي والعامل اللفظي أقوى<sup>(٣٥)</sup>.

ورد البصريون قول خلف بالفاعلية عاملاً للرفع؛ إذ لو عملت الفاعلية

القضايا الخلافية، تحديد موقع الضمير المنفصل بعد إن الشرطية، نحو الضمير المنفصل (أنتم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْتُمْ صَرِيحُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، فالحكم عليه بالفاعلية لفعلٍ مقدرٍ مُلبسٍ، لأن الضمير المنفصل لا يقع فاعلاً بل توكيداً لفظياً بعد فعله، كما في قولنا: (إن زرت أنت أخي أكرمته)، طالما أن تقديم الفاعل محظور.

فما الضمير إذا أن يكون الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط خاصة (إن، وإذا، ولو) مبتدأً وما بعده خبراً له؟ ولم نفرض قاعدة التقدير على أمثلة وشواهد كثيرة التزمت هذا التركيب: (أداة الشرط + اسم مرفوع + جملة فعلية)؟ فهو تركيب شائع في العربية له نظامه الخاص، فليس مسوغ لإقحام عامل مقدر في الاسم المرفوع لطرد القاعدة بإيجاد فعل شرط مقدر، على حين يمكن تسويغ رفعه من خلال النظام التركيبي والدلالي للنص<sup>(٥٢)</sup>، فيؤخذ برأي الأخصف ويُرجح الاسم المرفوع إن تلاه فعل ماضي أو مسبوقة بنفي، بعد أداة الشرط أن يكون مبتدأً.

ويرفض ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ) هذا التمخّل في التقدير بأثر نظرية العامل، فيرفض تقدير أفعال محذوفة في النص، إذ أثر مذهبه الظاهري في نظريته النحوية، فرفض التقدير لما لم يذكر صراحة في النص، إذ الأصل عنده إلزام النص ما نطقه المتكلم بلا زيادة أو تقدير أو تأويل، فيذهب إلى أن: "ادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب، وأما طرد ذلك في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وادعاء زيادة معانٍ فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل منصوب إنما ينصب بناسب.... فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك"<sup>(٥٣)</sup>، وهو بهذا يطلق حكم التحريم على الخوض بالتأويل والتقدير في النص القرآني.

فيما تباينت آراء النحاة حول حذف الفاعل (المعمول) بين القائلين بجواز الحذف كالكسائي وتبعه على هذا السهيلي وابن مضاء<sup>(٥٤)</sup>، وحجتهم القياس على حذف المبتدأ والخبر في حال وجود قرينة، فيما ذهب الجمهور إلى عدم جواز حذف الفاعل، لأنه عمدة، والغمد لا تحذف من الكلام، وإنما تقدر<sup>(٥٥)</sup>.

وتنحصر مواضع حذف الفاعل دون تقدير بصورة مختصرة على النحو الآتي: في الفعل المبني للمجهول فيجُلُّ محله نائب الفاعل، وفي المؤكّد لفعل قبله، ومع الفعل المؤكّد بنون التوكيد المسند إلى واو الجماعة وياء المخاطبة<sup>(٥٦)</sup>، وفي المصدر إن لم يكن مظهرًا يكن محذوفًا نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ اطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤]، وحذف مع كان الزائدة، وفي الفعل المكفوف ب (ما) نحو: قلما وطالما وكثروا<sup>(٥٧)</sup>.

وسبق الحديث عن علاقة الفعل بالفاعل، فالفاعل مضمّر في الفعل، متعلق به ضمناً، وإن لم يصرّح به، ففي حال دُكر الفعل فثمة فاعلاً ملازم له إن أريد الإحداث والحدث. أما في مواضع الحذف السابقة -وهي مواضع محمولة على القياس - فقد خلا بعضها من دلالة الحدث وعلاقة

ويحذف العامل بعد مجموعة من أدوات الشرط أيضاً، نحو: (إن، وإذا، ولو) فيرد العامل مضمراً يفسره التركيب بعامل يشبهه لفظاً ومعنى، أو يشبهه معنى لا لفظاً، وهذا النوع من الإضمار وقّف على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول<sup>(٥٨)</sup>. فيتولد عن هذا الحذف فاعلٌ لفعلٍ مقدر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، إذ تخالف (إذا) الشرطية في الآيات السابقة قاعدةً نحويةً مفادها وجوب إضافة أداة الشرط (إذا) إلى جملة فعلية، فنفرض نظرية العامل تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور لتسويغ الرفع في (السما)، والتقدير عندهم: (إذا انشقت السماء انشقت).

ومن ذلك أيضاً قول السّمؤال<sup>(٥٦)</sup>: (من الطويل)

وإن هو لم يحمل على النفس ضيّمها \* فليس إلى حسن الثناء سبيل  
فقوله: (هو) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده وهو: (لم يحمل)، وقد حذف العامل وجوباً بعد (إن) الشرطية، ومن ذلك قول حاتم الطائي في المثل المشهور: لو ذات سوارٍ لطمنتي<sup>(٥٧)</sup>.

وقد يضطر النحويون إلى تقدير فعل مضمّر يشبه الفعل المذكور ولكنه لا يدانيه لفظاً، كتقديرهم في بيت السّمؤال<sup>(٥٨)</sup>: (من الطويل)

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه \* فكل رداءٍ يرتديه جميلٌ

يقولون: إذا لم تلؤم المرء لم يدنس من اللؤم عرضه، وهو من أغرب التقديرات. فيتعلّق بهذه العملية أصلٌ من أول نظرية العامل، مفاده "ما لا يصح أن يعمل في شيء، لا يصح أن يفسر عاملاً فيه"<sup>(٥٩)</sup>.

وذهب جمهور النحاة إلى أن عامل الرفع في الاسم بعد أدوات الشرط هو فعلٌ محذوف مقدر يفسره ما بعده، في حين ذهب الأخصف الأوسط (ت: ٢١٥هـ) وكذلك الفراء (ت: ٢٠٧هـ) إلى جواز إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأً، والجملة بعده خبر له ضمن شروط، إذ يرفض جملةً من النحاة أن تقع جملة اسمية بعد أداة الشرط، وإن وقعت تقول<sup>(٥٠)</sup>.

ويرى أبو حيان الأندلسي أن علاقة الفعل بفاعله من حيث الذكر والحذف، تقع على ثلاثة أوجه<sup>(٥١)</sup>: الوجه الأول واجب الذكر فيما لا دليل على حذفه، والثاني واجب الحذف إذا ولى ما يختص بالفعل الاسم وبعبارة ما يفسره، شريطة أن يكون الفعل بعد الاسم ماضياً، أو يكون منفياً ب (لم) في النثر، أما في الشعر فجائز أن يلي الاسم المرفوع فعلٌ مضارعٌ دون نفي، وأجاز الأخصف في نحو: إن زيداً قام أقيم معه، الرفع في زيد على الابتداء، وقال الرفع على فعل مضمّر أقيس الوجهين.

أما الوجه الثالث فإذا أشعر به ما قبله، فيجوز حذف الفعل، نحو قراءة من قرأ: «يُسَبِّحُ لَهَا فِيهَا بِالْغَدْوِ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ» بفتح (باء) يسبّح.

ولا يجوز عند جمهورهم كذلك تقديم الفاعل على فعله، فمن إحدى

ومن ذلك أيضا قوله ﷺ: " لَا يَزْنِي الرَّائِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ" (٦٢)، فإن الدلالة السياقية تعين على تقدير فاعل يشرب وهو (الشارب)، وتقدير فاعل يسرق بأنه (السارق)، وإن لم يعد على اسم مذكور قبله بحسب تأصيل الضمير المستتر.

فحالات الحذف للفاعل على غير القياس هي حالات حذف سياقية في أغلبها تدل عليها قرينة المعنى فيمكن حينها تقدير المضمير؛ لأن فيها دلالة الإحداث والتعلق بين الفعل والفاعل.

ومن القضايا الخلافية في ضوء نظرية الأعمال ما يتعلق بفاعل عدد من الأفعال نحو: بدا، وتبين، إذ يفرض جمهور النحاة أن يقع الفاعل جملة، في حين جاء في الشواهد ما يشير إلى الفاعل (الجملة)، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥].

ويرى ابن مالك أن توهم الحذف، إن خفي الفاعل، مرفوع يجعله مصدرًا منويًا، ونحو ذلك مما يدل عليه من اللفظ والمعنى (٦٣)، ويعني بذلك أن الحذف هنا وهمي وليس بحقيقة، ولذا يُقدَّر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى، فيجوز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل فقط؛ أي بدا لهم بدءًا، كما قيل: بدا لك في تلك القلوص بدءًا، ويرى أنه لا يجوز هذا الإسناد إلى مصدر الفعل إلا مع أفعال من قبيل (ظهر، وبان، وتبين) (٦٤).

وذهب ابن هشام إلى منع وقوع الفاعل جملة بالمطلق، فقال: "واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا؟ فالمشهور المنع مطلقًا، وأجازته هشام وتعلب مطلقًا نحو يعجبني قام زيد، وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعل قلبيا ووجد معلق - نفي، استفهام، لام ابتداء - عن العمل نحو: ظهر لي أقام زيد، صح وإلا فلا" (٦٥).

فاختلف النحاة في الآيات السابقة، من إسناد الفعل إلى الجملة الفعلية (ليسجننه)، من قائل أن الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي: بدا لهم بدءًا (٦٦).

وهناك رأي يجيز وقوعها فاعلاً مطلقاً، ورأي ثالث يجيز وقوعها فاعلاً بشرط أن تكون فعلية معلقة بفعل قلبي، وأداة التعليق الاستفهام؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ (٦٧).

ومن بديع الاستعمال القرآني مجيء الفاعل جملة للإفادة من معطياتها الدلالية، إذ تتركز في جملة (ليسجننه) جملة من الانفعالات والوقائع التي تؤكد العزم والنية والدلالة الزمنية، ليس لها أن تقع وتحقق باستعمال الكلمة المفردة.

ويذهب عباس حسن إلى جواز أن يكون الفاعل جملة: "إن كانت الجملة مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلاً؛ لأنها - بسبب قصد لفظها - تعتبر بمنزلة الفرد؛ كأن تسمع صوتاً يقول:

التأثر والتأثير، بين الفعل وفاعله، فجاء فيها الفعل دالا على الزمن، وبات يشكل هيئة فعل مساعد غير عامل، غير محتاج لما يغير عنه وهو الفاعل فحذف الأخير، وباتت وظيفة هذه الأفعال صلة الكلام، أو إضافة المدلول الزمني خاليا من الحدث، نحو قول أم عقيل بنت أبي طالب وهي تحدهد طفلها (٥٨):

أنت تكون ماجدٌ نبيلٌ .. إذا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

فعدوا (كان) زائدة وحشوا بين المبتدأ والخبر، وتبدو في هذا البيت رغم زيادتها مبنية عن دلالة المستقبل بصيغتها المضارعة، وإن لم تضمير فاعلاً، وإنما أدت وظيفتين في البيت الشعري، الأولى الفصل، والثانية دلالة زمنية تشير إلى الاستقبال.

ومن الأفعال الضعيفة في العمل الأفعال الجامدة، كأفعال المدح والذم، وفعلي التعجب، وأفعال الاستثناء، فقد استعملت هذه الأفعال لجمودها استعمال الأدوات، ونقصت عن الفعل المتصرف في العمل، ودليل ضعفها أنها لا تستطيع أن تعمل فيما تقدم عليها، إذ تأتي في تراكيب خاصة جامدة فلا يتقدم عليها معمولها البتة، فلا يقال مثلاً: سعيداً ما أكرم، ولا: جاؤوا سعيداً ما خلا (٥٩).

وفي الأفعال السابقة غابت دلالة هذه الأفعال على الحدث، وعلاقة التأثر وتعلق الفاعل بفعله، فلم يعمل الفعل في فاعله عمل الفعل المؤثر، وإنما ارتبط بما قُدِّر أنه فاعل له في ضوء نظرية العامل، إلا أنه في الواقع يخلو من علاقة مؤثرة مع فاعله، وينصب في قالب جامد، وبالتالي لم يكن هذا الإسقاط للعمل منسجماً مع البعد الانفعالي لهذه التراكيب من إيجاد فاعل لفعل التعجب مثلاً في صيغة ( ما أفعال!) فهو تركيب يعبر عن التعجب والانفعال ولا يحتاج تقدير فاعل، وكذلك فإن بعض هذه التراكيب يحمل دلالة زمنية كما في البيت السابق، أو دلالة نوعية نحو: قلما، كثيراً، طالما. فالبعد الدلالي للأفعال السابقة يسوغ عدم تعلق فاعل بها، وعدم عملها فيه، وإن ذكر لها فاعل فهو فاعل جلب بأثر نظرية العامل، لا بقوة أثر فعله فيه أو حاجته إليه، أو إضافة لدلالة سياقية.

ويحذف الفاعل على غير القياس، في مواضع يفسرها المقام، إذ يحذف لمعانٍ بلاغية، كقول العرب: أرسلتُ، يريدون المطر، ويستغنون عن ذكر السماء، ومن هذا الحذف كذلك، قول حاتم الطائي (٦٠): (من الطويل)

أماويٌّ ما يغني الفراء عن الفتى .. إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدرُ

فالفاعل الضمير المستتر في الفعل (حشرجت) لا يعود على اسم مذكور، لأن المقام العام يدل على أنه يريد: حشرجت النفس. وهذا كثير في النصوص الفصيحة المنقولة، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، أي: النفس. ومثله قوله تعالى: ﴿كَأَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّرَاقِي ٢٦﴾ [القيامة: ٢٦]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الشمس (٦١).

الأول شيء على الإطلاق، فهو محذوف - كما قال الكسائي - (٧٣).

وقد ردوا على الكسائي قوله أن الحذف أهون من الإضمار قبل الذَّكر، بأن الحذف عند العرب أشنع من الإضمار قبل الذَّكر، إذ يأتي مفسرٌ بعد الإضمار، أما حذف الفاعل وإخلاء الفعل منه فغير معروف في كلام العرب، ولا بد للفعل من فاعل، ولا يتحقق المسند دون مسند إليه (٧٤). في حين يرى ابن مضاء أنهم يميزون حذف الفعل بالمقابل، وهو مناقضٌ لقولهم بتلازم الفعل وفعله (٧٥).

ويرى سيبويه أن عوْدَ الضمير على المتأخر أهونٌ من حذف الفاعل وهو عمدة، والحقُّ أنَّ لكل وجهاً، وأنَّ الإضمار وتركه على حد سواء. وقد ورد في كلامهم ما يؤيد ما ذهب إليه الفريقان. فقول الشاعر (٧٦):  
(جَفَّوْنِي ولم أَحِفْ الأَحْلَاءَ... شاهدٌ لسيبويه، وقول الآخر (٧٧):  
(من الطويل)

تَعَفَّقْ بالأرطى لها وأرادها .. رجالاً، فبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبٌ

هو شاهدٌ للكسائي فهو لا يُضمَر في واحد من الفعلين. ولو أضمر في الأول وأعمل الثاني لقال: (تَعَفَّقُوا بالأرطى وأرادها رجالاً). ولو أضمر في الثاني وأعمل الأول، لقال: (تَعَفَّقْ بالأرطى وأرادوها رجالاً) (٧٨).

**المذهب الثالث:** وهو مذهب الفراء وهو يرى أن العاملَيْن إن اتفقا في طلب المرفوع فالعمل لكليهما ولا إضمار، نحو: (قامَ وقعدَ أخواك)، وإن اختلفا: فطلب الأول مرفوعاً والثاني منصوباً نحو: (ضربني وأكرمته زيداً)، فعنه أنه لا يجوز إعمال الثاني في هذه المسألة لما يلزم من ذلك من الإضمار قبل الذَّكر أو حذف الفاعل، وكلاهما على خلاف الأصل (٧٩).

وَرَدَّ قوله: إنهما إن اتفقا في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو: (قام وقعد أخواك). بأنهم يُجْرُونَ عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية، واجتماع مؤثرين تامين على أثر واحد مدلولٌ على فساده في الأصول، لأنه يؤدي إلى اجتماع أثرين متناقضين، وهما (القيام والقعود معا) من مؤثر واحد في حال واحدة وهو محال (٨٠).

وفي استقراء للنصوص القرآنية التي وردت في هذا الباب لاحظْ أبو حيان أنها تتعلق بالثاني، وأن إعمال الأول قليل؛ ورغم قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر، أما إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال نثراً ونظماً، وورد في النصوص القرآنية بكثرة (٨١).

ويخرج من باب التنازع أن يُذكَر الثاني للتقوية والتأكيد، فلا عمل له، وإنما العمل للأول، فمنه قول الشاعر (٨٢): (من الطويل)

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بَعَّغْتِي .. أَتَاكَ، أَتَاكَ، اللَّاحِقُونَ، أَحْسِي أَحْسِي

ولو كان من باب التنازع لقال: (أتوك أتاك اللاحقون)؛ بإعمال الثاني في الظاهر والإضمار في الأول، أو (أتاك أتوك اللاحقون) بالإضمار في الثاني وإعمال الأول في الظاهر (٨٣).

"رأيتُ البشيرَ"، فتقول: "سرتني رأيتُ البشيرَ"؛ فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة، فاعلاً مرفوعاً بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية (٦٨).

فلعل تعامل النحاة مع التركيب في إطار نظرية العامل، قد حملهم على رفض عمل الفعل في جملة تحمل محل الفاعلية، رغم أنهم يميزون عمل الفعل في جملة تحمل محل المفعولية نحو جملة مقول القول، إذ يلتزمون ما جاء عن العرب من تراكيب، ومن إلزام المسند إليه حالاً واحدة هي الإفراد فلا يقع جملة أو شبه جملة، لذلك تحروا اطراد القاعدة.

### المبحث الخامس: أثر نظرية العامل في باب التنازع.

باب التنازع باب شائك من أبواب النحو العربي، وهو وليد نظرية العامل النحوي بامتياز، وقام هذا الباب على قاعدتين من قواعد العامل، الأولى (لا يجتمع عاملان على معمول واحد)، والأخرى (كل عامل لا بد له من معمول)، وبدهي جداً أن يرفض النحاة العاملين المختلفين في المعمول، فإذا قلت: ضربني وضربت أخاك. فإن (الأخ) مفعول للفعل الثاني، وفاعل الأول، من حيث المعنى، ولكنه في الشكل اللفظي مفعول فقط، إذ لا يمكن أن تظهر عليه علامتان مختلفتان في وقت واحد، هذا إذا كان العاملان مختلفين، أما إذا كانا متمثلين فجمهور النحاة يمنع اجتماعهما أيضاً على معمول واحد، ومن أجل ذلك كان التنازع في النحو العربي (٦٩).

والنحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

**المذهب الأول:** مذهب سيبويه وجميع البصريين وهو إعمال ثاني المتنازعين في الاسم الظاهر، وإن أعملنا الثاني واحتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه لامتناع حذف العمدة، فإذا قلت ضربني وأكرمته زيداً فإن فاعل ضربني ضمير مستتر فيه يفسره الاسم المتنازع عليه، ويكون موافقاً له في الإفراد والتنثية والجمع، والتذكير والتأنيث (٧٠)، فتقول: جاء ذهب الزيدان، وجاؤوا وذهب الزيدون.

**المذهب الثاني:** جواز تقدير حذف الفاعل وهو مذهب الكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء القرطبي من الأندلسيين، فإذا أعملت الثاني في الظاهر، لم تضمَر الفاعل في الأول بل يكون فاعله محذوفاً لدلالة ما بعده عليه؛ فإذا قلت أكرمته فسرتني زهيراً، فإن جعلت زهيراً فاعلاً لسر، كان فاعل أكرم على رأي سيبويه والجمهور ضميراً مستتراً يعود إليه، وعلى رأي الكسائي ومن وافقه يكون فاعل أكرم محذوفاً لدلالة ما بعده عليه (٧١)، فالفاعل عندهم اسم ظاهر محذوف، وإنما قال الكسائي بحذف الفاعل هرباً من الإضمار قبل الذَّكر، فإنه يرى أن الحذف أسهل من الإضمار قبل الذَّكر (٧٢).

ويقف ابن مضاء إلى جانب النص، ويصوغ الباب بسهولة على النحو الآتي: الاسم الموجود يتعلق بالثاني - كما قال البصريون - ولا يُضمَر في

في باب أحوال المسند إليه تحت علم المعاني، وفي باب المجاز العقلي تحت علم البيان، دون قصدية منهم إلى دراسته بشكل مستقل، إنما يرد في طي حديثهم عن المسند إليه، أو مُفَرِّقِينَ به بين الحقيقة والمجاز.

ويذهب الأبهري (ت: ٧٧٧هـ) إلى أن الفاعل الحقيقي لا بد أن يكون سببا قابليا لفعله حتى يكون الإسناد إليه صحيحا، فلا يسند الفعل ( يدرس) إلى الفاعل (الكرسي) مثلا، لأن الفاعل ليس سببا قابليا لفعله، أما إن أسند فعل إلى ما لا يكون سببا قابليا له فيُجْعَل مجازا عن فعل آخر مناسب يصح أن يكون الفاعل قابليا له، ومعيار هذه القابلية أن يكون الفاعل في عرف العرب وعاداتهم سببا وقابليا لفعله، فقد يتعلق الفاعل بفعله في عرف العرب مجازيا وليس شرطا أن يحصره ابن اللغة في الحقيقة على الدوام<sup>(٨٧)</sup>.

ونتيجة لذلك يمكن الحديث عن نوعين من الفواعل في المجاز العقلي، الفاعل الحقيقي الذي يستقر في الذهن أنه الفاعل الأول عند سماع العبارة، نحو: ( فاز مُجَدِّدٌ، و(ضرب زيدٌ عمرا)، والنوع الثاني الفاعل المجازي الذي ليس سببا قابليا للفعل -على حد تعبير الأبهري-، ولا يتبادر للذهن كونه الفاعل الأول عند سماع العبارة، نحو (أنبت الربيعُ البقلَ)، و(أنشبت المنيةُ أظفارها).

وفازقُ الجرجاني النحويين في دراسة التقديم والتأخير فذكر أنه ينبغي أن يفسرَ وجهُ العناية بتقديم عنصر على عنصر في الجملة<sup>(٨٨)</sup>، والمتأمل نظراته وتعليقاته حول الفاعل فإنه يركز على الفاعل الدلالي لا الفاعل النحوي، ومن ثم منحه حرية الحركة يمين الفعل وهو ما منعه الرتبة النحوية، والأرتمته الموقع يسار فعله.

ويركز على تقديم المسند إليه بصفته فاعلا، بغض النظر عن كونه مبتدأ خبره جملة فعلية في الوصف النحوي، وإنما معياره الإفادة والمعنى، فإن كان سببا قابلا لفعله فهو فاعل عنده، وبغض النظر عن كون الفعل للمعلوم أم للمجهول، فما تعلق به الفعل من محدث فهو فاعل<sup>(٨٩)</sup>.

ويرى ابن الأثير أن حذف الفاعل غير جائز على إطلاقه، بل يجوز فيما دل عليه السياق أو المقام، ففي قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] معهود أن التي تبلغ التراقي لحظة الموت هي الروح، وإن كان الكلام خاليا منها، أما في قولهم: (أرسلت) فإن شاهد الحال والمقام هو ما جعل فاعلها محذوفا ومقدرا على أنه (السماء)<sup>(٩٠)</sup>.

وهكذا تعامل البلاغيون مع الفاعل في سياقاته، وفي إطار وظيفي دلالي، دون اتخاذ مفهومها نحويا صرفا، مما منحهم حدودا أوسع يتعاملون بها مع الفاعل.

#### الخاتمة.

لنظرية العامل أثر واضح في قضايا النحو العربي، ولعل أثرها في الفعل وفاعله أكثرها وضوحا، إذ تمايزت قضايا مختلفة ونحن ندرس أثر الفعل في

وتنازُعُ العاملَيْن على ذات المعمول لفظا ومعنى كأن يكون فاعلا للثنتين أو مفعولا، يفتح الباب للاختلاف بين النحاة، إذا تساوى العاملان في قوة طلب المعمول من حيث أثر كل منهما فيه، أما تنازعهما على معمول مختلف معنى كأن يطلب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا في ذات المعمول، نحو: أكرمني وأكرمت (زيد)، فهو على تعبير البصريين (زيدًا) مفعول (أكرمت)، وعند الكوفيين ( زيدٌ) فاعل (أكرمني)، وهنا يبرز تساؤل: ألا يمكن تحديد وجه المعمول لفظا استنادا إلى باب العمدة والفضلة في هذا التركيب؟ فالأصل أن العمل أقوى في العامل الذي يطلب عمدة لا فضلة، وعليه فالأولى أن يكون العامل هو ( أكرمني) الفعل الأول لحاجته إلى عمدة، والاسم الظاهر أولى من الإضمار لتحقيق هذا التوازن في قوة العمل، وإن تبدل موقع العامل الذي يحتاج عمدة يظل هو المؤثر، فلو قيل: أكرمتُ وأكرمني زيدٌ، يظل ( أكرمني) هو العامل، فيفترض أن العامل المحتاج إلى فاعل أقوى أثرا في الجملة من العامل المحتاج إلى فضلة، أما إذا تساوى العاملان قوة يُرَجَّح رأي الفراء؛ فكلاهما عامل وذو أثر في المعمول، أما وجود التناقض الدلالي بين العاملَيْن، كأن يقال: قعد قعد وأخوك، فلا تناقض، إذ التقدير دلالة كقولنا في غير التنازع: (قعد أخوك وقام أخوك)، وتجنبنا للتكرار نضم ضميرا مستترا في (قام).

وتقيد قرينة المعنى عمل المتنازعين في بعض التراكيب أيضا؛ فمن ذلك قول امرئ القيس<sup>(٨٤)</sup>: ( من الطويل)

فلو أن ما أسعى لأدقَّ مَعِيشَةٍ \* كَفَّانِي، ولم أطلب، قليلٌ من المال فأعمل الأول منهما مراعاة للمعنى؛ لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا، وكان التقدير فيه: كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلا من المال، وهذا متناقض؛ ويؤيد تلك الدلالة البيت الذي يليه<sup>(٨٥)</sup>:

ولكِنَّمَا أسعى لمجد مُؤَثِّلٍ ... وقد يُدْرِكُ المجد المُوَثِّلُ أمثالي

فباب التنازع وليد نظرية العامل والأصل أن يُحتكم إلى قوة وأثر العامل في معموله وأثره في الدلالة والمعنى، لا ضمن معيار أولية العامل أو قربه من المعمول، وإنما ضمن معيار قوة تأثيره وحاجته للعمد أو الفضلات، ودلالة هذه المتعلقة كما يسميها ابن مضاء، فيقول في باب التنازع: "وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا أن أقول: علقت ولا أقول: أعملت"<sup>(٨٦)</sup>.

#### المبحث السادس: الفاعل في علم البلاغة.

إن الناظر الموازن بين علمي النحو والبلاغة، يجد الأول متعلقا بالتركيب والهيكات، والثاني خاصا بالسياق والإفادة والجماليات، وليس للفاعل حظ في علم البلاغة كالذي في علم النحو، إذ هو ركيزة تركيب الجملة الفعلية في علم النحو، وله أحوال مختلفة سعى النحويون للإحاطة بها، في حين درسه البلاغيون في باب المسند إليه، الذي طغت فيه أحوال المبتدأ على الفاعل في الغالب، لذلك تدخل دراسة الفاعل عند البلاغيين

اللغوي، والتي تستمد قوتها من تطويع النص للقاعدة في إطار النحو المعياري.

**إتاحة البيانات:** البيانات الداعمة لنتائج هذه الدراسة يمكن الحصول عليها من المؤلف المرسل.

**الدعم المالي:** هذه الدراسة قائمة على التمويل الذاتي ولا تحظى بدعم مالي من أي جهة خارجية

### الإفصاح والتصريحات:

- **تضارب المصالح:** ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.
- **الوصول المفتوح:** هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسهام الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY-NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط ترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>

### المراجع:

١. الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، ط٢، الناشر الأطلسي، ١٩٨٣م، ص ١٨٢.
٢. الشَّريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، علي بن محمد: كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م، ص ١٤٥.
٣. البكاء، محمد كاظم: التقوم النحوي لكتاب سيبويه، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٩م، ص ٢٦٧.
٤. الرَّمَّحشري جبار الله (ت: ٥٣٨هـ)، أبو القاسم محمود: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٣٧.
٥. ابن آجروم (ت: ٧٢٣هـ)، أبو عبد الله محمد: متن الآجرومية، دار الصمعي، (م. د)، ١٩٩٨م، ص ١١.
٦. السَّكَّاكي (ت: ٦٢٦هـ)، يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه همامش: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، ينظر الصفحات ٧٧/١، ٨٥/١.

فاعله في ضوء العامل، وهي غالبا قضايا خلافية لم تحسم قاعدتها بعد.

فالعلاقة بين الفعل وفاعله في التراث العربي هي علاقة حسية، ذات قوة وسلطة، في حين يمكن النظر إلى علاقة الفعل بفاعله، على أنها علاقة تلبس فيما ذهب إليه الكسائي، فالعامل في الجملة العربية يقوم على نظامين: أحدهما تركيبى والآخر معنوي، فالفاعل ملازم فعله تركيبيا إضافة إلى أنه داخل فيه معنى.

وكل منهما مُنسبٌ في التركيب، وله موقع ووظيفة، إذ يقوم نظام الجملة على مستويين هما الشكل والوظيفة، وهو ما ينطبق على الفعل وفاعله، إن الترميم الذهني للغة هو الذي يصبُّ بعد الفعل مرفوعا، فنجد بعده الفاعل، أو نائب الفاعل، أو حتى اسم كان، فكأن النظم وعلاقة الألفاظ ببعضها هي العامل، وليس أثر مفردة في أخرى وحسب، وهذا قريب مما قال به ابن جني وابن مضاء القرطبي والرضي الأستراباذي من أن العامل هو المتكلم نفسه، وما هذا النظم والانسياك في التركيب، والتعلق بين الألفاظ إلا بأثر المتكلم، ولعل دراسة مثل هذه التراكيب في إطار اللسانيات الإدراكية وعلم اللغة العصبي سيضع حدا للجدال حول العامل الفعلي في التركيب والنظم.

إن التمسك بنظرية العامل في باب الفاعل قد قيّد عددا من التراكيب، كحال الاسم الواقع بعد أدوات الشرط نحو: (إن، ولو، وإذا)، إذ قُدِّر عاملٌ لرفع الاسم بعدها على الفاعلية، وكان الأولى اختصار التقدير والتأويل وذلك بتخريجه على الابتداء، وكذا الحال مع تراكيب جامدة في النحو العربي، مثل تراكيب التعجب والمدح والذم، إذ جُلب لها فاعل رغم أنها لا تحمل دلالة الفاعلية وإنما تقوم على أبعاد انفعالية عاطفية، ولا تقتنر بأحداث تحتاج إلى جلب مُحدِّث لها.

إضافة إلى تقدير الفاعل بعد أفعال لا يتضح فاعلها في السياق أحيانا، مثل: (بدا، وتبين)، ويرد بعدها الفاعل على صورة جملة. ولعل أمثلة الحكاية في هذا الباب أيضا دليل على تحكم النظم في الجملة، ولو أدى ذلك إلى التفريط بعمل العامل أحيانا، نحو قول أبي حنيفة: ولو رماه بأبا قُبَيْس<sup>(٩١)</sup>.

ولعل باب التنازع من أقوى الأبواب التي أبرزت سلطة العامل النحوي في تنازع الفعلين على الفاعل أو المفعول في الجملة الفعلية، والتي خلقت شيئا من الإشكال في هذا الباب، متحاشية الجانب الوظيفي للغة في كثير من التصورات التي ولدت المباحكات والاستغراق في الجدليات في هذا الباب.

ومن ثم فلا ننكر أثر العامل في نظم الكلام، ولكنه ليس الوحيد المؤثر في التركيب، بل يقتنر بقرائن أخرى تؤدي دورا هاما في النظم، فللعامل أثر في النظم لكن بعيدا عن الهيمنة، والاستغراق في تصورات بعيدة عن الواقع

٧. العكبري (ت: ٦١٦هـ)، أبو البقاء عبد الله: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م، ١٢٤/١.
٨. العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب (مرجع سابق)، ٦٥/١.
٩. ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، (د.م)، ٢٠٠٤م، ص ٣٦.
١٠. سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ٣٣/١.
١١. المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيم، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ٨/١.
١٢. ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، أبو بكر محمد بن السري: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، (د.ت)، ٥٨/١.
١٣. ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، أبو الحسن محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م، ص ٢٣٦.
١٤. ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت)، ص ٢٥.
١٥. الزخشي: المفصل في صناعة الإعراب (مرجع سابق)، ص ٣٧.
١٦. ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، أبو البقاء يعيش بن علي: شرح المفصل للزخشي، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ٢٠٠/١.
١٧. ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، جمال الدين بن عثمان: الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٤.
١٨. ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، أبو عبد الله جمال الدين: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (د.م)، ١٩٦٧م، ص ٤٤.
١٩. ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، أبو عبد الله جمال الدين: الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط٤، (د.م)، ٢٠٢١م، ص ١٦٨.
٢٠. أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، أنير الدين محمد: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، ١٠٧٩/٣.
٢١. ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، جمال الدين عبد الله: شرح قطر الندى وتبلي الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، القاهرة، ١٣٨٣هـ، ص ١١٦.
٢٢. العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب (مرجع سابق)، ١٢٤/١.
٢٣. المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، محمد بن يزيد: المقتضب، (مرجع سابق)، ٨/١.
٢٤. السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، أبو القاسم عبد الرحمن: نتائج الفكر في النحو للسهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٥٤-٥٧. ابن القيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، محمد بن أبي بكر: بدائع الفوائد، دار الكتاب، بيروت، (د.ت)، ٢٨/١.
٢٥. ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، (مرجع سابق)، ٣٠/١.
٢٦. السهيلي: نتائج الفكر في النحو للسهيلي، (مرجع سابق)، ص ٥٥. وابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد (مرجع سابق)، ٢٩/١.
٢٧. ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد (مرجع سابق)، ٦٥/٢.
٢٨. ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، أبو عبد الله جمال الدين محمد: شرح الكافية
- الشافية، تحقيق: علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ٢٦٠-٢٦١/١.
٢٩. البكاء، محمد ناظم: التقويم النحوي لكتاب سيبويه (مرجع سابق)، ص ٢٥٠.
٣٠. سيبويه: الكتاب (مرجع سابق)، ٢٢٨-٢٢٩.
٣١. سيبويه: الكتاب (مرجع سابق)، ٣٣/١.
٣٢. العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب (مرجع سابق)، ١٥٢/١.
٣٣. هشام بن معاوية الصيرفي: أبو عبد الله النحوي الكوفي (ت: ٢٠٩هـ)، أحد أعين أصحاب الأئمة، له مقالة في النحو تعزى إليه. صنف: مختصر النحو، الخلود، القياس. ترجمته في: السيوطي (ت: ٩١١هـ) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، (د.ت)، ٢/٣٢٨.
٣٤. السيوطي (ت: ٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة الوقفية، مصر، (د.ت)، ٥٧٥/١.
٣٥. ابن يعيش: شرح المفصل (مرجع سابق)، ٢٠١/١، وينظر: السيوطي: همع الهوامع (مرجع سابق)، ٥٧٦/١.
٣٦. أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، أنير الدين محمد: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندادوي، دار القلم، دمشق (١-٥٠)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، الرياض، ٢٠١٣م، ١٨٢/٦.
٣٧. السيوطي (ت: ٩١١هـ) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الأشباه والنظائر في النحو، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٨٧م، ٥٢٠/١. وينظر: السيوطي: همع الهوامع (مرجع سابق)، ٥٧٥/١.
٣٨. عمارة، خليل أحمد: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، (د.م)، ١٩٨٥م، ص ٦٣.
٣٩. حسن، عباس: النحو الوافي، ط٥، دار المعارف، (د.ت)، ٦٨/٢.
٤٠. الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، خالد بن عبد الله: موصول الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٧٧.
٤١. الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ)، سعيد بن محمد: الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ١٩.
٤٢. ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) أبو الفتح عثمان: الخصائص، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د.ت)، ٣٦٢/٢.
٤٣. الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، أبو بكر عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٢م، ٤٦/١.
٤٤. الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي (مرجع سابق)، ص ٢٠٠.
٤٥. الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي (مرجع سابق)، ص ١٩٨.
٤٦. البيت في: ابن عبد ربه الأندلسي (ت: ٣٢٨هـ)، أبو عمر شهاب الدين: العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ، ٢٠٨/١، وفي: النويري (ت: ٧٣٣هـ)، أحمد بن عبد الوهاب: نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ٢٠١/٣.
٤٧. المثل في: العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، أبو هلال الحسن بن عبد الله: جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، ١٩٣/٢. وفي: الميداني (ت: ٥١٨هـ)، أبو الفضل أحمد بن محمد: مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، ١٧٤/٢. ويروى: (لو غير ذات سوار لظمتني) ينظر: الميداني: مجمع الأمثال، ٢٠٢/٢.

٤٨. البيت في: ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، أبو محمد عبد الله: الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ٢٩/١. وفي: ابن عبد ربه الأندلسي: العقد الفريد (مرجع سابق)، ٢٠٨/١، وفي: النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب (مرجع سابق)، ٢٠١/٣. وفي: أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب (مرجع سابق)، ٩٣٢/٢.
٤٩. الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي (مرجع سابق)، ص ١٩٩.
٥٠. عبد المجيد، أبو سعيد: اختلاف النحاة في قضايا الفاعل ودلالته وحلوله من خلال القرآن الكريم واللغة، بحث منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، عمان، المجلد الخامس، ٢٠٠٩م، العدد ١، ص ٧٠.
٥١. أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب (مرجع سابق)، ١٣٢٢/٣.
٥٢. عبد المجيد، أبو سعيد: اختلاف النحاة في قضايا الفاعل (مرجع سابق)، ص ٧٠.
٥٣. ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ)، أبو العباس أحمد: الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ١٩٧٩م، ص ٧٣.
٥٤. ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، جمال الدين عبد الله: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د. ت)، ص ٢١٦.
٥٥. العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب (مرجع سابق)، ١٢٦/٢.
٥٦. ملاحظة: أثبتت الدراسات الصوتية الحديثة، أن التقاء نون التوكيد مع واو الجماعة أو ياء المخاطبة لا يؤدي إلى حذف الفاعل (ضمير الرفع)، وإنما تتحول الحركة الطويلة (واو الجماعة، أو ياء المخاطبة)، إلى حركة قصيرة، فالحدث في هذا التحليل هو تقصير الحركة لا حذف الضمير.
٥٧. السيوطي: الأشباه والنظائر (مرجع سابق)، ١٣٩/٣، عباس حسن: النحو الوافي (مرجع سابق)، ٧٠-٧١/٢.
٥٨. البيت في: ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م، ٣٦٢/١. وأبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب (مرجع سابق)، ١١٨٦/٣. والسيوطي: همع الموامع (مرجع سابق)، ٤٣٨/١.
٥٩. الحلواني، محمد خير: الواضح في النحو، دار المأمون للتراث، ط ٦، ٢٠٠٠م، ص ١٥٠-١٥١.
٦٠. البيت في: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ٢٤٠/١. وابن عبد ربه: العقد الفريد، ٢٤٤/١، و ابن رشيق القيرواني (ت: ٤٦٣هـ) أبو علي الحسن: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط ٥، ١٩٨١م، ٢٧٨/٢. وابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) محمد بن عبد الله: شرح تسهيل الفوائد، (مرجع سابق)، ١٥٧/١. والسيوطي: همع الموامع، (مرجع سابق)، ٢٦٣/١.
٦١. الحلواني، محمد خير: الواضح في النحو (مرجع سابق)، ص ١٦٥-١٦٦.
٦٢. البخاري (ت: ٢٥٦هـ) أبو عبد الله محمد بن اسماعيل: صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط ٥، ١٩٩٣م، ٨٧٥/٢.
٦٣. ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، (مرجع سابق)، ١١٨/٢، ١٢٤/٢.
٦٤. ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، (مرجع سابق)، ١١٨/٢-١٢٤.
٦٥. ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) أبو محمد عبد الله: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م، ص ٥٥٩.
٦٦. أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، (مرجع سابق)، ١٣٢٤/٣.
٦٧. حسن، عباس: النحو الوافي، (مرجع سابق)، ٦٦/٢.
٦٨. حسن، عباس: النحو الوافي، (مرجع سابق)، ٦٧/٢.
٦٩. الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، (مرجع سابق)، ص ١٩٤-١٩٥.
٧٠. ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) جمال الدين عبد الله: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، (م. د)، (د. ت)، ١٧٤/٢-١٧٥.
٧١. ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (مرجع سابق)، ١٧٥-١٧٤/٢. والغلابي، مصطفى بن محمد سليم: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢٨، ١٩٩٣م، ٣/٢٥-٢٦.
٧٢. عبد المجيد، أبو سعيد: اختلاف النحاة في قضايا الفاعل، (مرجع سابق)، ص ٢٦٢.
٧٣. عيد، محمد: أصول النحو، (مرجع سابق)، ص ٢١٨.
٧٤. ابن يعيش: شرح المفصل، (مرجع سابق)، ٢٠٧/١.
٧٥. ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، (مرجع سابق)، ص ٨٧.
٧٦. البيت في: ابن مالك: شرح التسهيل، (مرجع سابق)، ١/١٦٣، ١٧٠/٢، ١٧١/٢. وينظر: أبو حيان الأندلسي: التذليل والتكميل، (مرجع سابق)، ٨٩/٧، ١٠٦/٧.
٧٧. البيت في: ابن مالك: شرح التسهيل (مرجع سابق)، ١٧٤/٢. وينظر: أبو حيان الأندلسي: التذليل والتكميل، (مرجع سابق)، ١٠٢/٧.
٧٨. الغلابي، مصطفى: جامع الدروس العربية، (مرجع سابق)، ٢٦/٣.
٧٩. أبو حيان الأندلسي: التذليل والتكميل، (مرجع سابق)، ١٠١/٧.
٨٠. الرضي الأسترابادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، (مرجع سابق)، ٢٢٩/١.
٨١. أبو حيان الأندلسي: التذليل والتكميل، (مرجع سابق)، ١٧١/٢.
٨٢. البيت في: ابن جني: الخصائص، (مرجع سابق)، ١٠٥/٣. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، (مرجع سابق)، ١٦٥/٢. وينظر: أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، (مرجع سابق)، ١٩٥٧/٤. وينظر: أبو حيان الأندلسي: التذليل والتكميل، (مرجع سابق)، ٦٨/٧.
٨٣. لغلابي، مصطفى: جامع الدروس العربية، (مرجع سابق)، ٢٧/٣.
٨٤. البيت في: سيويه: الكتاب، (مرجع سابق)، ٧٩/١، ابن يعيش: شرح المفصل، (مرجع سابق)، ٢١٢/١.
٨٥. الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م، ٧٨/١.
٨٦. ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، (مرجع سابق)، ص ٨٥.
٨٧. ينظر: الخفاجي (ت: ١٦٥٩م)، شهاب الدين أحمد بن محمد: طراز المجالس، المطبعة العامرة الشرفية، (د. م)، (د. ت)، ص ٢٠٤.
٨٨. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، (مرجع سابق)، ١٠٨/١.
٨٩. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، (مرجع سابق)، ١١٨/١.
٩٠. ابن الأثير (ت: ٦٣٧هـ)، ضياء الدين نصر الله: المثل السائر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طباعة، دار نخبة مصر، القاهرة، ٢٣٢/٢-٢٣٣.
٩١. ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص ٣٩١.

## References

1. Alhalawani, M. (1983) Osoul Alnahho Alarabi. Al-nnasher Alatlati. Edition 2.s P182.

- Rajab Othman: Alkhanji library, Cairo. S 3\1079.
21. Ibn Hisham, J. (1383). Sharh Qatr Alnnada. Investigation: Mohammad Mohee Alddin Abd Alhamid, Alkahira. S116.
  22. Alokbori, ALlibab fi elal albinaw w aleirab. S 1\124.
  23. Almobarred, M. Almoqtadab. 1\8.
  24. Alsuhaili, A. (1992). Nateag Alfikr: Dar Alkotob Aleilmiah, Bairut. S 54 -57.
  25. Ibn Alqaiem, M. Badaie Alfawaied: Dar Alkitab, Bairout. 1\30.
  26. Alsuhaili, A. Nateag Alfikr. S 50.
  27. Ibn Alqaiem, M. Badaie Alfawaied. 2\65.
  28. Ibn Malik, J. (2000). Sharh AL kafeiah Al shafeiah. Investigation: Ali Maawad: Dar Alkotob Aleilmiah, Bairout. S 1\260-261.
  29. AlBakaa, M. Altaqwim ALnahwi li kitab Sibawaih. S 250.
  30. Sibawaih, A. Alkitab. S 1\228-229.
  31. Sibawaih, A. Alkitab. 1\33.
  32. Alokbori, ALlibab fi elal albinaw w aleirab. S 1\152.
  33. Hisham bin Muawiah Alddarir: Tarjama: AlSoyouti, J. Bughiat Al woa. Investigation: Mohammad Abu alfadl Ibrahim, Alasryah library, Lebanon. S 2\328.
  34. AlSoyouti, J. (2000). Hamaa Alhawamia. Investigation: Abd Alhameed Alhindawi, Alwaqfiah library, Egypt. S 1\575.
  35. Ibn Yaeish, y. Sharh Almofassal. S 1\201. Alsuioti. Hamaa Alhawamia. 1\576.
  36. Abu Hayyan, A. (2013). Altatheel w altakmeel. Investigation: Hasan Hindawi: Dar Alkalam, Damascus. 6\182.
  37. AlSoyouti, J. (1987). AlAshbah w Alnathear: The puplishing of Arabic language complex in Damascus, Damuscus. S 1\520. AlSoyouti, J. Hamaa Alhawamia. 1\575.
  38. Amayrah, k. (1985). AlAamil Alnahwi bayna moaedih w moaaridih. S 63.
  39. Hasan, A. The perfect naho: Dar Almaaref, Edition 15. S 2\68.
  40. AlAzhari, K. (1996). Mousel Altollab ela Qawaeid Alierab. Investigation: Abd Alkareem Mojahed, ALrisalah. Bairout. S 77.
  41. AlAfaghani, S. (2003), ALmoujaz fi Qawaid Alloghah
  2. Alshareef, A. (1983). Altaareefat: Dar Alkotob Aleilmiah, Bairout. s145.
  3. AlBakaa, M. (1989). Altaqwim ALnahwi li kitab Sibawaih. Baghdad: Dar ALshoun ALthaqafiah ALamah. S 267.
  4. AlZamakhshari, M. (1983) Almoffassal. Invistegation: Ali Bu Milhem, Alhilal library, Bairut. S 37.
  5. Ibn Ajroum, M. (1998). Matn AlAjroumiah: Dar alsu-maiei. S 11.
  6. AlSakkaki, y. (1987). Mftah Aloloum. Set and write footnotes: Naeam Zarzour: Dar Alkotob Aleilmiah, Bairout, Edition 2. S 1\77, 185.
  7. Alokbori, A. (1995). ALlibab fi elal albinaw w aleirab. Investigation: Abd Alilah Alnabhan: Dar Alfikr, Damascus. S 1\124.
  8. Alokbori, ALlibab fi elal albinaw w aleirab. S 1\65.
  9. Ibn Hamzah, M. (2004). The factory theory in Arabic grammar. S 36.
  10. Sibawaih, A. (1988). Alkitab. Investigation: Abd alssalam Haroun: Alkhanji library, Cairo, Edition 3.s 1\33.
  11. Almobarred, M. Almoqtadab. Investigation: Mohammad Abd alkhaliq Adimah: Alam Alkotob, Bairout. S 1\8.
  12. Ibn AlSarraj, M. ALOsoul fi alnaho. Investigation: Abd Alhusien Alfaty: Al risalah institution, Lebanon, Birout. S 1\58.
  13. Ibn Al warraq, y. (1999). Elal ALnnaho. Presented byMahmoud alddarwish, Alrrushd library. Alrriad. S 236.
  14. Ibn Jinni, O. (1972), Allomaa. Investigation: Faez Fares: Dar Alkotob Althaqafiah, Alkoweit.s 25.
  15. AlZamakhshari, M, Almoffassal. S 37.
  16. Ibn Yaeish, y. (2001). Sharh Almofassal. Presented by: Imeel Yaaqoub: Dar Alkotob Aleilmiah, Bairout. s 1\200.
  17. Ibn Alhajeb, j. (2010), Alkafiah. Investigation: Saleh Alsher: Alaadab library, Cairo. S 14.
  18. Ibn Malik, J. (1967). Tasheel Alfawaead. Investigation: Mohammad Barakat: Dar ALkitab ALarabi for publishing. S 44.
  19. Ibn Malik, J. (2021). Alkhulasa fe alnnaho. Investigation: Abdu Almuhsin Alqasem, s 168.
  20. Abu Hayyan, A. (1998). Irtishaf aldarb. Investigation:

66. Abu Hayyan, A. Irtishaf aldarb. S 3\ 1324.
67. Hasan, A. The perfect naho. S 2\66.
68. Hasan, A. The perfect naho. S 67.
69. Alhalawani, M. Osoul Alnaho Alarabi. S 194-195.
70. Ibn Hisham, J. Awdah Almasalek. Investigation: Youssef Albiqaei: Dar Alfekr. S 2\ 174- 175.
71. Ibn Hisham, J. Awdah Almasalek. 2\174-175.
72. Abd almajid, S. The disagree between alnuhat on subject issues. S 262.
73. Eid, M. Osoul Alnaho. S 218.
74. Ibn Yaeish, y. Sharh Almofassal. S 1\207.
75. Ibn Madaa, A. Alrad ala alnohat. S 87.
76. Ibn Malik, J. Sharh Tasheel Al fawaeid. 1\163, 2\170.
77. Ibn Malik, J. Sharh Tasheel Al fawaeid.2\174.
78. Alghalaini, M. Jamea Aldoroos Alarabiah. S 3\ 26.
79. Abu Hayyan, A. Altatheel w altakmeel. 7\101.
80. AlAstrabathi, M. Sharh Alkafiah. S 1\229.
81. Abu Hayyan, A. Altatheel w altakmeel. 2\171.
82. Ibn Jinni, O. (1986), Alkhasaaes: 3\105.
83. Alghalaini, M. Jamea Aldoroos Alarabiah. S 3\ 27.
84. Sibawaih, A. Alkitab. 1\79.
85. Alanbari, A. (2003). Alinsaf fi Masail Alkhalaf: Asriah library. S 1\ 78.
86. Ibn Madaa, A. Alrad ala alnohat. S 85.
87. Alkhafaji, S. Tiraz almajalis: Almatbaa al aamerah. S 204.
88. AlJurjani, A. Dalael ALeijaz. S 1\108.
89. AlJurjani, A. Dalael ALeijaz. S 1\118.
90. Ibn Alathir, D. Almatalh Alsair: investigation; Ahmad alhofi. Dar Nahdat Masr. Cairo. S 2\232.
91. Ibn Hamzah, M. The factory theory in Arabic grammar. S 391.
- Alarabiah: Dar Alfikr, Bairout. S 19.
42. Ibn Jinni, O. (1986), Alkhasaaes: The Egyptian general book authority, Cairo, Edition 4. S 2\362.
43. AlJurjani, A (1992). Dalael ALeijaz. Investigation: Mahmoud Mohammad Shaker: Almadani publisher, Cairo, Edition 3. S 1\46.
44. Alhalawani, M. Osoul Alnaho Alarabi. S 200.
45. Alhalawani, M. Osoul Alnaho Alarabi. S 198.
46. Ibn Abd rabih, S. ALeiqd Alfareed: Dar Alkotob Aleilmiah, Bairout. S 1\208.
47. Alaskari, A. Jamharat Alamthal. Dar Al fikr, Birout, S 2\193.
48. Ibn Abd rabih, S. ALeiqd Alfareed: s 1\208.
49. Alhalawani, M. Osoul Alnaho Alarabi. S 199.
50. Abd almajid, S. (2009). The disagree between alnuhat on subject issues: Jordanian magazine for Islamic studies, Amman. Volum 1. S 70.
51. Abu Hayyan, A. Irtishaf aldarb. S 3\ 1322.
52. Abd almajid, S. The disagree between alnuhat on subject issues. S 70.
53. Ibn Madaa, A. (1979). Alrad ala alnohat. Investigation: Mohammad Ibrahim Al banna: Dar Aleatisam. S 73.
54. Ibn Hisham, J. Sharh Shothor Althahab. Investigation: Abd Alghani Aldqr, The united company for distribution, Syria. S 216.
55. Alokbori, ALlibab fi elal albinaa w aleirab. S 2\ 126.
56. D
57. AlSoyouti, J. AlAshbah w Alnathear. S 3\139.
58. Ibn Malik, J. Sharh Tasheel Al fawaeid. Investigation: Abd Alrahman alsaied: Hajr for puplishing. S 1\362.
59. Alhalawani, M. Alwadih fi Alnaho Alarabi; Dar Almamoon. S 150-151.
60. Ibn Abd rabih, S. ALeiqd Alfareed: S 1\244.
61. Alhalawani, M. Alwadih fi Alnaho Alarabi; Dar Almamoon. S 166.
62. AlBukhari, A. (1993), Sahih AlBukhari, investigation: Mustafa Deeb ALbagha: Dar Ibn Kathir, Damascus, Edition 5. 2\875.
63. Ibn Malik, J. Sharh Tasheel Al fawaeid. 2\118.
64. Ibn Malik, J. Sharh Tasheel Al fawaeid. 2\118- 124.
65. Ibn Hisham, J. (1985). Moghni Allabib. Investigation: Mazen Almubarak: Dar Alfekr, Damascus, Edition 6. S 559.